أدان الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى وجميع محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه وفرض التقسيم الزماني والمكاني

البيان الختامي لاجتماع عمّان الوزاري: رفض الإجراءات الإسرائيلية وإطلاق تحرك دولي بشأن القدس

عمان- الحياة الجديدة- وفا- أصدر الاجتماع الوزاري لدعم القدس وأماكنها المقدسة، الذي عُقد في العاصمة عمّان بدعوة من المملكة الأردنية الهاشمية، أمس الأربعاء، بيانًا ختاميًا أكد فيه إدانة السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف مدينة القدس المحتلة، وأعلن إطلاق تحرك مشترك لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية التي وصفها بـ»اللاشرعية» وحشد موقف دولي لوقفها.

واجتمع وزراء خارجية الدول العربية أعضاء اللجنة الوزارية العربية المكلّفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، وهم المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية العراق، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، ودولة فلسطين، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمشاركة وزراء خارجية وممثلي جمهورية إندونيسيا، وجمهورية باكستان الإسلامية، والجمهورية التركية، وماليزي، لبحث التصعيد الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وإطلاق تحرك مشترك لمواجهته.

وأكد البيان إدانة السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للقدس المحتلة ووضعها القانوني والديمغرافي، ورفض هذه الإجراءات واعتبارها باطلة ولاغية ولا أثر قانونيًا لها، وتشكل خرقًا للقانون الدولي والتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

وشدد المجتمعون على أن القدس الشرقية جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة ولا سيادة لإسرائيل عليها، وأنها عاصمة الدولة الفلسطينية التي يجب أن تتجسد حرة ومستقلة وذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، على أساس حل الدولتين، ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، مؤكدين إعلان نيويورك للتسوية السلمية لحل القضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين.

وأدان البيان جميع الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وجميع محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، وفرض التقسيم الزماني والمكاني، بما في ذلك الاقتحامات المتصاعدة التي ينفذها المستوطنون ووزراء ومسؤولون إسرائيليون متطرفون، وما يصاحبها من ممارسات وتصريحات وتحريض، إلى جانب تقييد وصول المصلين والاعتداء عليهم، وإعاقة عمل إدارة أوقاف القدس، ومواصلة أعمال الحفر غير القانونية أسفل المسجد وفي محيطه.

وأكد المشاركون أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة 144 دونمًا، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤونه وتنظيم الدخول إليه.

كما أدان البيان الانتهاكات الإسرائيلية التي تطال المقدسات المسيحية، وما تشكله من تهديد للوجود المسيحي التاريخي في القدس، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى كنيسة القيامة وممارسة الشعائر الدينية، والتدخل في شؤون الكنائس والتضييق على مؤسساتها وممتلكاتها، والاعتداءات التي تستهدف رجال الدين والمصلين والرموز الدينية.

وأكد المجتمعون دعم الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في حماية هذه المقدسات وصون هويتها العربية الإسلامية والمسيحية والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

كما جددوا دعم صمود المقدسيين وتمكينهم في مواجهة التحديات وتثبيت وجودهم في مدينتهم، من خلال توفير مختلف أشكال الدعم التنموي، وتعزيز صمود المؤسسات الفلسطينية في القدس وحمايتها، إلى جانب التأكيد على أهمية دور لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة، ودعم جهودها.

وحذر البيان من أن الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في القدس المحتلة تشكل استفزازًا المشاعر نحو مليارى مسلم حول العالم، وتدفع نحو تفجر صراع ديني يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ودعا المجتمعون المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى التحرك الفوري لوقف جميع الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية في القدس المحتلة وأماكنها المقدسة، مؤكدين أن هذه الإجراءات تأتي في سياق سياسة إسرائيلية ممنهجة لتكريس الاحتلال في القدس والأرض الفلسطينية المحتلة، عبر التوسع الاستيطاني وضم الأراضي ومحاصرة الاقتصاد الفلسطيني واستهداف المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتصاعد إرهاب المستوطنين واستهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بالتزامن مع استمرار خروقات اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وتفاقم الكارثة الإنسانية في القطاع، بما يقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام.

وأكد البيان رفض أي قرار أحادي يخرق المكانة القانونية لمدينة القدس المحتلة، بما يشمل افتتاح بعثات دبلوماسية في المدينة أو نقلها إليها، واعتبار ذلك مخالفًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع مطالبة الدول المعنية بالعدول عن تلك القرارات.

وأعلن الاجتماع إطلاق تحرك مشترك لحشد موقف دولي فاعل لوقف الممارسات والإجراءات والسياسات الإسرائيلية التصعيدية واللاشرعية، وإلزام إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس وأماكنها المقدسة.

كما أعلن إطلاق آلية عمل مؤسساتية مستدامة تشمل منصة إعلامية لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأماكن المقدسة والمصلين، وكشف تداعياتها أمام المنظمات الدولية والرأي العام العالمي، وتوفير الدعم اللازم لهذه الآلية.

ودعا البيان إلى عقد اجتماع وزاري مشترك لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية خلال الأسبوع رفيع المستوى لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول المقبل في نيويورك، لبحث التصعيد الإسرائيلي الخطير في القدس وأماكنها المقدسة وسبل مواجهته.

واختتم المجتمعون بيانهم بتوجيه الشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم الاجتماع.

وزيرة الخارجية:

وقالت وزيرة الخارجية فارسين أغابكيان شاهين، في كلمتها خلال الاجتماع، إن مدينة القدس تواجه أخطر مراحل الاستهداف الإسرائيلي في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، وتصاعد سياسات الضم والاستيطان والإرهاب الذي يمارسه المستوطنون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وشددت شاهين على أن المدينة تحتاج إلى «خطة إنقاذ جماعية» تتضمن إجراءات عملية وآليات تنفيذ واضحة تضمن حماية هويتها وتعزيز صمود الفلسطينيين.

وأضافت، أن شعبنا الفلسطيني يتعرض لإبادة في قطاع غزة، بالتزامن مع تسارع غير مسبوق في تنفيذ السياسات الاستعمارية الإسرائيلية في القدس، معربة عن تقديرها للأردن على استضافة الاجتماع، ولمنظمة التعاون الإسلامي والدول العربية على مواقفها الداعمة للقدس، والتي أرست إطارًا قانونيًا وسياسيًا وأخلاقيًا ينبغي أن يوجّه العمل العربي والإسلامي المشترك.

وأضافت، أن المأساة في القدس ليست نتيجة غياب القانون الدولي، بل بسبب غياب المساءلة والعقاب لدولة الاحتلال، التي واصلت، على مدى سبعة عقود، سياسات الضم والتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري والهندسة الديمغرافية، مؤكدة أن ما تغير اليوم هو سرعة تنفيذ هذه السياسات وثقة إسرائيل بأنها لن تتحمل أي ثمن سياسي أو دبلوماسي أو اقتصادي.

الأردن:

وقال نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، في كلمته خلال الاجتماع، إن إسرائيل تخرق حرمة المقدسات وتحاصر حرية العبادة، مؤكدا أنه لا سيادة لمحتل على أرض محتلة.

وشدد الصفدي على أن المسجد الأقصى بكل مساحته مكان عبادة خالص للمسلمين، داعيا المجتمع الدولي للتحرك بحزم ووضوح لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في القدس ومقدساتها.

وأكد أن السيادة على القدس فلسطينية والوصاية على مقدساتها هاشمية وحماية القدس ومقدساتها مسؤولية عربية وإسلامية ودولية.

مصر:

قال وزير الخارجية والتعاون الدولي وشؤون المصريين بالخارج بدر عبد العاطي، إن القضية الفلسطينية تقف أمام مفترق طريق؛ إما المضي قدمًا في طريق السلام وتسوية الصراع، وإما الانزلاق لدوامة عميقة من العنف وعدم الاستقرار، والمزيد من التصعيد، وإشعال الصراع من قبل المتطرفين.

وأكد أنه دون حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، فلن تحقق إسرائيل الأمن والاستقرار، ولن يتحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولفت إلى أن الإنسانية كانت «شاهد عيان» على ما حدث من فظائع وسفك للدماء في قطاع غزة، مشيرًا إلى ما بذلته مصر، بالتعاون مع شقيقاتها، من جهود مضنية؛ من أجل وقف تلك الحرب الشعواء، ودعم جهود تنفيذ خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لإنهاء أحد أبشع فصول التاريخ.

السعودية:

من جانبه، دعا وزير خارجية المملكة العربية السعودية فيصل بن فرحان، المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية لوقف الانتهاكات في غزة والضفة، ومحاسبة أشكال التحريض التي تؤدي إلى تأجيج العنف وإرهاب المستوطنين كما أدان بأشد العبارات الانتهاكات الإسرائيلية في غزة، والتي تعتبر تحديا مباشرا للاتفاق وتخدم أجندات الساعين إلى إفشال مسار السلام.

الجزائر:

قال وزير خارجية الجزائر أحمد عطاف إنّ مدينة القدس تتعرض لمسار إسرائيلي ممنهج يستهدف تقويض وضعها القانوني، والمساس بطابعها الديني المتميز، وتغيير تركيبتها السكانية، في إطار مشروع استيطاني توسعي يسعى إلى فرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأكد عطاف، أن انعقاد الاجتماع يأتي في ظرف بالغ الحساسية تتواصل فيه محاولات إجهاض المشروع الوطني الفلسطيني، بالتزامن مع تصاعد المشروع الاستيطاني الإسرائيلي الذي يهدف، بحسب وصفه، إلى القضاء على أي أمل في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وتجسيد ما يسمى «إسرائيل الكبرى».

تونس:

قال وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في الجمهورية التونسية محمد علي النفطي، إن صون الهوية الأصيلة للقدس وحماية مقدساتها يشكل التزاما جماعيا، مؤكدا أن صمود الشعب الفلسطيني يجسد تمسكا راسخا بالهوية، وأثنى النفطي على حرص الأردن على المقدسات وعلى صيانتها.

وأضاف، أن القدس لا تعتبر مجرد قضية سياسية أو ملفاً تفاوضياً، بل هي مدينة ذات مكانة روحية وتاريخية وحضارية استثنائية في وجداننا وفي وجدان العالم بأكمله، وتُمثل بالتالي إرثا إنسانيا مشتركا تتعايش فيه سلميا الشعوب بأديانها الثلاث وثقافاتها.

وأكد أن صون الهوية الأصيلة للقدس وحماية مقدساتها الإسلامية والمسيحية، والحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني، يشكل التزاماً جماعياً لا ينفصل عن الجهود الرامية إلى إنصاف الشعب الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف،مشددا على موقف بلاده الثابت والمبدئي الداعم لهذه الحقوق، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على كل أرض فلسطين التاريخية، وعاصمتها القدس الشريف.

العراق:

أكد وزير خارجية العراق فؤاد حسين، إدانة بلاده للانتهاكات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، محذراً من تداعيات استمرار التصعيد على فرص تحقيق التهدئة والاستقرار في المنطقة.

وأشار حسين إلى أن سلطات الاحتلال تواصل تصعيد إجراءاتها وانتهاكاتها في المسجد الأقصى المبارك، مؤكداً أن هذه الممارسات تقوض جهود التهدئة وتزيد من حالة عدم الاستقرار.

وأوضح أن الاحتلال يستهدف المؤسسات الأممية، وفي مقدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، مجدداً رفض العراق لسياسة فرض الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأمين العام لجامعة الدول العربية:

بدوره، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل فهمي، إن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك يواجهان تهديدات متصاعدة تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني والديمغرافي القائم في المدينة.

وحذر فهمي، من أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي تقود إلى تأجيج صراع ديني ستكون له تداعيات خطيرة على المنطقة والمجتمع الدولي، موضحا أن جماعات المستوطنين المتطرفة، بدعم من حكومة الاحتلال، تسعى إلى تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من نزاع سياسي قابل للتسوية إلى صراع ديني، داعيًا إلى إطلاق حملة دبلوماسية وقانونية وإعلامية واسعة لكشف هذه المخططات وتحذير المجتمع الدولي من مخاطرها، قبل خروج الأوضاع عن السيطرة، أو المساس بالمشاعر الدينية للمسلمين والمسيحيين.

الباكستان:

من جانبه، أكد نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية الباكستان محمد إسحاق دار على ضرورة التحرك بحزم من أجل الوقف الفوري للتوسع الاستيطاني، والتغيير الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما ندد بسياسات الاحتلال غير القانونية في الأراضي الفلسطينية التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، معربا عن قلق بلاده البالغ إزاء التوسع الاستيطاني غير القانوني، وتصاعد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

حين طارد الاحتلال ذاكرة الشهداء... جرافاته تهدم صورهم وميادينهم في طولكرم

طولكرم- الحياة الجديدة- مراد ياسين- لم يكن المشهد في أحد ميادين مدينة طولكرم مجرد عملية تجريف جديدة تنفذها جرافات الاحتلال الإسرائيلي، بل بدا وكأنه مواجهة مع ذاكرة مدينة بأكملها. فبعد أن حصدت آلة الحرب أرواح الشهداء، عادت لتستهدف صورهم والنصب التذكارية التي أقيمت تخليداً لذكراهم، في خطوة أثارت غضباً واسعاً بين المواطنين الذين تابعوا الجرافات وهي تقتلع ما تبقى من شواهد تحكي حكاية أبنائهم.

وفي ساعات قليلة، تحولت ميادين كانت تحتضن صور الشهداء إلى مساحات من الركام، بعدما أزالت قوات الاحتلال المعالم التذكارية التي ارتبطت بذاكرة المدينة، ضمن عمليات تجريف واسعة طالت الدوارات والمرافق العامة والبنية التحتية، في مشهد يراه الأهالي امتداداً لمحاولات طمس الرواية الفلسطينية واستهداف الرموز الوطنية.

ولا ينظر سكان طولكرم إلى ما جرى باعتباره مجرد تدمير لمجسمات أو صور، بل يعدونه استهدافاً مباشراً لذاكرة جماعية تشكلت عبر سنوات طويلة، خاصة في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل على المحافظة، وما خلّفه من دمار واسع ونزوح قسري لآلاف المواطنين من مخيمي طولكرم ونور شمس، إلى جانب الخسائر الكبيرة التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة.

وأكد محافظ طولكرم، اللواء الدكتور عبد الله كميل، أن تدمير جرافات الاحتلال لعدد من الدوارات والمرافق العامة يأتي في إطار سياسة ممنهجة تستهدف البنية التحتية والمواطن الفلسطيني، ضمن العدوان الإسرائيلي المتواصل على المحافظة.

وقال كميل، في بيان صحفي، إن عمليات التدمير والتجريف تمثل اعتداءً صارخاً على الممتلكات العامة، وتهدف إلى تعميق معاناة المواطنين وإلحاق المزيد من الدمار، في سياق سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق أبناء محافظة طولكرم.

وأضاف أن استمرار استهداف المرافق العامة والبنية التحتية، بما في ذلك الدوارات والميادين، يجري تحت ذرائع واهية، في انتهاك واضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مطالباً المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإنسانية بتحمل مسؤولياتها، والتحرك العاجل لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة الاحتلال على جرائمه.

ويؤكد أهالي المدينة أن استهداف صور الشهداء يتجاوز حدود التخريب المادي، ليطال الذاكرة الوطنية والرموز التي توثق تضحيات الفلسطينيين، معتبرين أن محاولات إزالة هذه المعالم لن تمحو حضور أصحابها في وجدان الناس، ولن تنجح في تغيير الرواية التي حفظتها المدينة بأحيائها وميادينها.

وبينما تواصل جرافات الاحتلال أعمال الهدم والتجريف، تبقى صور الشهداء، وإن غابت عن الجدران والميادين، حاضرة في ذاكرة أبناء طولكرم، شاهدة على مرحلة قاسية من تاريخ المدينة، وعلى محاولات متكررة لاستهداف الإنسان والمكان والرمز، في وقت تتصاعد فيه المطالبات بوقف الانتهاكات الإسرائيلية وحماية المدنيين وممتلكاتهم وفق أحكام القانون الدولي.

سلطة النقد تستضيف برنامجا تدريبيا متخصصا في الصحافة الاقتصادية والمصرفية

رام الله- الحياة الجديدة- استضافت سلطة النقد، البرنامج التدريبي المتخصص في الصحافة الاقتصادية والمصرفية، والذي تنظمه الشبكة الفلسطينية لتطوير الإعلام بالشراكة وبدعم من البنك الوطني، تحت رعاية نقابة الصحفيين الفلسطينيين،وبمشاركة خبراء ومختصين في الشأنين الاقتصادي والمصرفي.

ويهدف البرنامج، الذي يشارك فيه 26 صحفيا وإعلاميا من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تعزيز المعرفة الاقتصادية والمصرفية لدى المشاركين، وتطوير مهاراتهم في تناول القضايا المالية والمصرفية، والارتقاء بجودة التغطية الإعلامية المتخصصة ودقتها، بما يعزز قدرة الإعلام على تقديم المعلومات الاقتصادية للجمهور بصورة مهنية وموضوعية.

وفي كلمة له خلال افتتاح البرنامج، أكد نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر أهمية الاستثمار في تطوير قدرات الصحفيين في مجال الصحافة الاقتصادية، باعتبارها من المجالات التي تتطلب معرفة متخصصة وقدرة على قراءة البيانات وفهم المؤشرات والتطورات الاقتصادية.

وأوضح أن الظروف الاستثنائية والتحديات الاقتصادية والمالية الراهنة تفرض على الإعلام مسؤولية مضاعفة في تقديم المعلومات الدقيقة والموثوقة، وتعزيز قدرة الصحفيين على تحليل القضايا الاقتصادية وتبسيطها للجمهور، بما يسهم في رفع مستوى الوعي الاقتصادي والمصرفي، وتعزيز دور الإعلام المهني والمسؤول في خدمة المجتمع.

من جانبه، أشار مدير العلاقات العامة والاتصال في سلطة النقد أحمد أبو عليا إلى أهمية بناء جسور المعرفة والتواصل بين القطاع المصرفي ووسائل الإعلام، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية والتحديات الاقتصادية والمالية الراهنة، مؤكدا اهتمام سلطة النقد بنشر المعرفة والوعي المالي والمصرفي بين مختلف فئات المجتمع، وفي مقدمتهم الصحفيون والإعلاميون، باعتبارهم شريكا أساسيا في نقل المعلومات الاقتصادية والمالية للجمهور بصورة دقيقة وموضوعية.

بدوره، أكد رئيس إدارة التخطيط الإستراتيجي في البنك الوطني هيثم النجار أهمية الشراكة بين المؤسسات المصرفية والإعلامية في دعم الصحافة الاقتصادية، وتعزيز فهم الصحفيين لطبيعة عمل القطاع المصرفي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني وخدمة المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مشيرا إلى اهتمام البنك الوطني بدعم وتمويل المبادرات والبرامج التدريبية التي تسهم في تطوير قدرات الصحفيين وتعزيز المعرفة الاقتصادية والمصرفية لديهم، بما ينعكس إيجابا على جودة المحتوى الإعلامي المتخصص.

من جهته، أوضح رئيس الشبكة الفلسطينية لتطوير الإعلام يوسف الكرنز أن البرنامج يمثل مساحة مهمة لتطوير مهارات الصحفيين في مجال الإعلام الاقتصادي، وبناء قدراتهم على إنتاج محتوى متخصص يستند إلى المعرفة والبيانات والمعلومات الموثوقة، ويسهم في تقديم معالجة إعلامية أكثر عمقا للقضايا الاقتصادية والمصرفية.

وشهد اليوم الأول من البرنامج عقد جلستين تدريبيتين؛ قدّم الجلسة الأولى مدير دائرة الرقابة غير المصرفية في سلطة النقد رامي تخمان، فيما قدّم الجلسة الثانية الصحفي الاقتصادي أيهم أبو غوش.

وتتواصل فعاليات البرنامج على مدار أربعة أيام، بمشاركة مجموعة من الصحفيين والخبراء والمختصين، ويتناول عددا من المحاور الاقتصادية والمصرفية والإعلامية، التي تشمل التعريف بمهام سلطة النقد والقطاعات الخاضعة لإشرافها، والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية والمصرفية، وقراءة البيانات والمؤشرات الاقتصادية، وتناول أبرز القضايا والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي، إلى جانب موضوعات تتعلق بالمدفوعات الإلكترونية والهوية الرقمية، والإعلام الاقتصادي واستخدام الأدوات الحديثة في إعداد المحتوى، بما يعزز المعرفة المتخصصة لدى الصحفيين ويرتقي بقدرتهم على تناول القضايا الاقتصادية والمصرفية.